

أمن العالم العربي : لا ينظف من أمن دول غرب آسيا

د. هلدون حسن النقيب

لقد اعتدنا في المشرق العربي التفكير بأن أمن المنطقة مشأان تختص به ، وبأن بخاصة متصل بالتحالفات التي يمكن ان تعقد بين دول المشرق وبعض من دول الخليج ، بمعزل عن المعادلات الإقليمية الأوسع التي تشمل غرب آسيا كلها ، وبعض من دول الشمال الأفريقي . وذلك تظهر بد الفينة والأرضي محاور استراتيجية مثل محور مصر الوحدية - المملكة العربية السعودية - سوريا الجمهورية ، التي شغلت حيزاً سياسياً واسعاً ~~في~~ قبيل الحرب العالمية الثانية . أما المحور الأساسي الذي بقراً فاعلاً عند منتصف الخمسينات حتى الثورة الإسلامية في إيران في سنة ١٩٧٩ ^{منه مصدر ملف بغداد} وتباعدت بعد ذلك المحاور غير الفاعلة والتي سرعان ما اضمحلت او اضمحلت .

رابعاً : وهذا يقودنا الى الاعتقاد الرابع الخاطي الذي تبني عليه السياسة الخارجية للبحر الجديد الفاعل الان في المنطقة ، والمكون من مصر الساداتية (في زمن صلي مبارك) والمملكة العربية السعودية (ومجلس التعاون الخليجي) ، والاردن الرهاسية . وهذا الاعتقاد الخاطي ~~يسبب~~ ينبع خطأه من الترويج للخطر الشيعي القادم من ايران . وأزعم ان هذا الخطر فيه كثير من المبالغة ، ولا يستند الى تقدير موضوعي ، فقد جاء حلف بغداد لحصار العرب وحصرهم في منطقة المشرق العربي وعزلهم عن امتدادهم الاستراتيجي في غرب آسيا . وقد ~~فرقت~~ ^{فرقت} مصر الناصرية هذا الحصار ، واصلته انقلاب تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق .

ولكن الاختراق الرئيس الذي قصص على فاعليته نهائياً هي الثورة الاسلامية في ايران . وتعلمون ان الحلف كان مكوناً من باكستان (وقت حكم العسكر) وايران الشاه

(والتي كانت مستعمرة غربية) وتركيا (تحت حكم العثمانيين)، بالإضافة
 إلى العراق، والاردن، ودول الخليج (تحت الاحتلال البريطاني
 والهيمنة الأمريكية). فقد كان المفترض أن تستغل هذا
 الافتراق الإيراني لكسر الحصار الاستراتيجي على المنطقة، وبخاصة
 وأن تركيا تحكم لأول مرة حكماً مديناً متوازناً بالرغم من كون
 تركيا دولاً اطلسية. فبدلاً من وضع حصار معاكس على إيران
 كان المطلوب مساعدة إيران في التغلب على مصاعب الحصار
 الغربي المفروض عليها. ~~لأنه أمر طبيعي أن تكون~~ ^{لأنه أمر طبيعي أن تكون} إيران مصالحة خاصة بها،
 ولكن كان بإمكاننا أن نتجادب مع رغبة إيران في تبني القضايا
 العربية، دون خوف من أن تحول إيران دول المشرق إلى المذهب
 الشيعي، طالما أن هناك مصلحة مشتركة في مقاومة
 الهيمنة الغربية. إن الهدف الأساسي للسياسة الغربية
 في الوقت الحاضر هو توحيد إيران، وسياسات المحور المصري -
 السعودي - الأردني، بإعداد - خلافاً لمصالحنا الاستراتيجية،
 مع الإسف، بإعداد كثيراً في تحقيق هذا الهدف.

ومحاول الغرب الان ترميم الطوق المفروض
على الدول العربية في غرب آسيا باستدراج الهند
لتلعب الدور الذي كانت تلعبه باكستان . من شاهد
محاولات التقارب الامريكية والاسرائيلية ، وصفقات
الاسلحة والاستثمارات المباشرة ، ولكن الهند ما زالت
تتبع سياسات متوازنة مع الان ، ولكن اذا ما نجح
الغرب في تحييد دور ايران ، وربما اسقاط الثورة الاسلامية
والمجري بالاصلاحيين (من المؤسسة الدينية ومن خارجها)
فاننا سنشهد مصاراً جديداً ، او ربما محوراً جديداً
يشترك فيه هذه المرة العراق المحتل ، وبخاصة
شيعة وكرد العراق كخلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة .

ك ك
ليس مصاراً جديداً فقط بل اعادة لرسم جغرافية المنطقة مع
~~التي كانت من قبل~~
اصوات الساسة الغربيين ، يتكلم عن تقسيم وتوزيع وتنشيط هذا الكلام
~~الذي كان من قبل~~
~~الذي كان من قبل~~

سادساً ، هناك قناعة راسخة لدى الأوليغاركي

العربية بأن بإمكانها اللحاق بالغرب إذا أتتعت ~~الجملة~~ إسرائيليه
ولذلك فهي تطالب بالخصخصة الراديكالية (بيع القطاع العام
بالجملة لها) ، وتنادي بأن تتحول الدول العربية الثرية
إلى مراكز مالية ، وأن تفتح أسواقها للاستثمارات الغربية
المباشرة . وقد اثبتت تجارب عدة في جنوب شرق آسيا
ونفي أمريكا الجنوبية ، وفي غرب أوروبا نفسها ، فظل هذا
الرأي . إذ لا بد من سياسات مماثلة إقليمية وطنية
لحمايات الاعتبارات المحلية من تقلبات ~~الأسواق~~ الأسواق
العالمية ومن المضاربات غير المسئولة والجمعة . وما
السياسات الغربية في التهنيق على الاستيراد من دول العالم
الثالث إلا مثال واحد على هذه السياسات .

وحسب إغادة باتينا واسينر (في

International Herald Tribune ، 1/7/2009) ، فإن سياسة

فك الارتباط مع الغرب ، وفي ظل العولمة (Decoupling) هي سياسة مكملة ، ونجت بعض الدول الآسيوية والأمريكية الجنوبية في العودة الاعتبار لها عندما طرحت بقوة في السبعينات من القرن الماضي. والدليل على ذلك أن اقتصادات منطقة اليورو والولايات المتحدة سوف ~~تتراجع~~ ينخفض نموها ^{بنسبة} ~~بنسبة~~ 4.5 و 3 ٪ على التوالي. بينما يزداد نمو كل من الصين والهند بنسبة 7.2 و 5.1 ٪. علماً بأن ^{ديون} الشركات الآسيوية أقل كثيراً من مثيلاتها الأوروبية والأمريكية.

إن سياسات فك الارتباط تكون أكثر فاعلية لو انزها ، في حالة دول غرب آسيا ، قد وضعت على أساس إقليمي. ولذلك فالمطلوب هو تهيئة الظروف السياسية لتعاون إقليمي يعتمد على فكرة فك الارتباط بدلاً الالتحاق بالسياسات الغربية ، والاعتماد بقوة

الدولار ، وفتح الابواب اما الاستثمارات المباشرة
المكثفة بالمخاطر.